|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/GA/46/8 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 22 يوليو 2014 | | |

الجمعية العامة للويبو

الدورة السادسة والأربعون (الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون)

جنيف، من 22 إلى 30 سبتمبر 2014

مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تعرض هذه الوثيقة آخر المستجدات عن أنشطة مركز الويبو للتحكيم والوساطة ("مركز الويبو") بوصفه جهة دولية تصدر حلولاً بديلة أسرع وأوفر من التقاضي أمام المحاكم لتسوية منازعات الملكية الفكرية، وعمله مؤلف من شقين هما: تقديم الخبرة القانونية والتنظيمية والإشراف على القضايا.[[1]](#footnote-1)
2. وتعرض هذه الوثيقة أيضاً آخر المستجدات عن أنشطة الويبو المرتبطة بأسماء الحقول كما ورد سابقاً في الوثيقة WO/GA/43/17. وتشمل إدارة مركز الويبو للمنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على أساس السياسات العامة المختلفة والجوانب المتنوعة المتصلة بالموضوع في نظام أسماء الحقول على الإنترنت، فضلاً عن مختارات من المستجدات السياسية، ولا سيما آليات حماية الحقوق من أجل استحداث حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة (gTLDs) وظهور أسماء الحقول الدولية (IDNs) كحقول عليا مكونة من أسماء عامة ومسألة تولي هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان) في المستقبل تعديل السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول ووضع توصيات الدول الأعضاء في المنظمة في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن مسار أسماء الحقول على الإنترنت.

**أولاً. التحكيم والوساطة في منازعات الملكية الفكرية**

ألف. إدارة قضايا التحكيم والوساطة

1. واصل مركز الويبو الارتقاء بمقدراته لبلوغ المستوى الأمثل في إجراءاته الخاصة بالوساطة والتحكيم لتلبية احتياجات أصحاب حقوق الملكية الفكرية من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بتلك الحقوق بطريقة أسرع وأوفر. وأهم ما ميز هذه الجهود هو حسن الإدارة وتسوية القضايا المنظور فيها في إطار تلك الإجراءات، مما يقتضي تدريب[[2]](#footnote-2) محكمين ووسطاء مؤهلين وتعيينهم وإبقاء بنية إدارة القضايا مواكبة للمستجدات، بما في ذلك عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات ومنها مرفق الويبو لتسوية القضايا إلكترونياً[[3]](#footnote-3) وإدارة قضايا الويبو بهمّة، ويشمل ذلك دعم المحكمين والوسطاء المعيّنين. وشملت قضايا الويبو في العام الماضي القضايا المتعلقة بالترتيبات الخاصة بالبراءات والعلامات التجارية والبرمجيات والبحث والتطوير، وقد رفعها الأطراف إلى مركز الويبو استناداً إلى بنود العقود السابقة واتفاقات الاحتكام.

باء. مراجعة أنظمة الويبو للوساطة والتحكيم والتحكيم المعجل

1. استكمل مركز الويبو، في عام 2013، استعراضه نظام الويبو بشأن الوساطة ونظام الويبو بشأن التحكيم ونظام الويبو بشأن التحكيم المعجل (أنظمة الويبو).[[4]](#footnote-4) وأدخلت أنظمة الويبو المنقحة عدة مستجدات، مستندة في ذلك إلى خبرة المنظمة في تسوية المنازعات وإلى تطور السبل البديلة لتسوية المنازعات على الصعيد العالمي، ومؤكدة التزام مركز الويبو بفعالية الإجراءات المضطلع بها في إطار أنظمته. وسعياً، بصورة أساسية، إلى إشراك أطراف متعددة في عمليات التحكيم التي تؤدي دوراً متزايداً في عدد القضايا المعروضة على مركز الويبو، يجوز للأطراف طلب انضمام أطراف إضافية وتوحيد إجراءات التحكيم (المعجل) بناء على شروط محددة. وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع المعايير الناشئة في التحكيم المؤسسي على الصعيدين الوطني والدولي، ومراعاة لما قامت به الويبو من عمل سابق في هذا الشأن[[5]](#footnote-5)، يتيح نظاما الويبو بشأن التحكيم والتحكيم المعجل الآن إجراء انتصاف عاجل قبل تأليف هيئة التحكيم.
2. ودخلت أنظمة الويبو الجديدة حيز النفاذ في 1 يونيو 2014، وباستثناء الأحكام الخاصة بالانتصاف العاجل، ستنطبق على جميع إجراءات الوساطة والتحكيم والتحكيم المعجل التي استُهلت في الويبو في هذا التاريخ أو بعده[[6]](#footnote-6).

تقديم خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات لقطاعات معينة

1. التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية
2. بدأ مركز الويبو مؤخراً يقدم لمكاتب الملكية الفكرية خدمات في مجال وضع أطر اختيارية لتسوية المنازعات. ويرمي هذا التعاون، الذي يشمل أيضاً برامج تدريبية وإدارة القضايا، إلى توفير خيارات مرنة تتسم بفعالية التكاليف وتتيح للأطراف تسوية منازعاتها لدى مكاتب الملكية الفكرية فيما يتعلق بالطلبات المعلقة أو الحقوق الممنوحة.
3. وعقب إنشاء إجراء مشترك لتسوية المنازعات لتيسير الوساطة في الاعتراضات المتعلقة بالعلامات التجارية لدى مكتب سنغافورة للملكية الفكرية في عام 2011، واصل مركز الويبو إدارة قضايا الوساطة هذه. وإضافة إلى ذلك، وضع مكتب سنغافورة ومركز الويبو إجراء مشتركاً لتسوية المنازعات لتيسير تسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات والمعلقة أمام مكتب سنغافورة من خلال قرارات الخبراء. ويتاح خيار قرارات الخبراء لجميع إجراءات البراءات المعلقة أمام مكتب سنغافورة منذ 1 أبريل 2014. كما يتعاون مركز الويبو في مجال إعداد خيارات للتحكيم والوساطة في إجراءات العلامات التجارية لدى المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية الذي عيّن مركز الويبو مشرفاً على قضايا التحكيم والوساطة في الحالات التي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما من خارج البرازيل. وفي مايو 2014، عيّن مكتب الملكية الفكرية في الفلبين، بناء على خيار الأطراف، مركز الويبو مشرفاً على قضايا التحكيم والوساطة في الحالات المعروضة على مكتب الفلبين والتي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما من خارج الفلبين. وأبرمت المديرية الوطنية لحق المؤلف في كولومبيا اتفاقاً في مايو 2014 فيما يتعلق بإمكانية إشراف مركز الويبو على المنازعات المتعلقة بحق المؤلف والمعروضة على المديرية والتي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما من خارج كولومبيا. وفي مايو 2014 أيضاً، اتفقت المديرية العامة للملكية الفكرية في إندونيسيا مع مركز الويبو على التعاون في وضع مسارات وخدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالمنازعات المنظورة أمام المديرية العامة للملكية الفكرية في إندونيسيا.
4. تسوية المنازعات المتعلقة بمعايير البراءات
5. تعاون مركز الويبو، في عام 2013، مع المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات (ETSI) في وضع اتفاقات مصممة بشأن التقدم النموذجي للتحكيم بحيث تتيح إطاراً أسرع وأوفر لتسوية المنازعات التي تنطوي على تحديد شروط ترخيص عادلة ومعقولة وغير تمييزية[[7]](#footnote-7). وشُجعت سلطات المنافسة في بعض البلدان على استخدام السبل البديلة لتسوية هذه المنازعات، وأدرج عدد من المنظمات المعنية بوضع المعايير إجراءات السبل البديلة لتسوية المنازعات في سياساتها الخاصة بالملكية الفكرية. وتستند اتفاقات الويبو النموذجية العادلة والمعقولة وغير التمييزية، المتاحة منذ ديسمبر 2013، إلى خبرة مركز الويبو الخاصة بالتحكيم في مجال البراءات المعقدة وتقترح مجموعة من السمات المحددة العادلة والمعقولة وغير التمييزية. إذ تتيح نموذجين مختلفين وهما "1" التحكيم العادل والمعقول وغير التمييزي للويبو، و"2" فيما يخص القضايا الأقل تعقيداً، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها عدد البراءات المعيارية الأساسية المحالة إلى التحكيم محدوداً، التحكيم المعجل العادل والمعقول وغير التمييزي للويبو. وقد تسبق وساطة الويبو الخيارين بناء على رغبة الأطراف. ونظراً إلى معدلات التسوية في وساطة الويبو (70%) والتحكيم (المعجل) في الويبو (40%)، قد تحفز الإحالة إلى إجراءات الويبو المقترحة وجود فرص إيجابية لتسوية المفاوضات العادلة والمعقولة وغير التمييزية.
6. تسوية المنازعات المتعلقة بالبحث والتطوير
7. يتمثل أحد المجالات الأخرى لأنشطة مركز الويبو في تقديم خدمات الإرشاد وإدارة القضايا لمساعدة الأطراف على تسوية المنازعات التي تنشب في مجالي البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا. وتستعين الأطراف المتعاونة في مجال البحث والتطوير عادة بالاتفاقات النموذجية أساساً لصياغة عقود البحث[[8]](#footnote-8) والتفاوض بشأنها. وتعاون مركز الويبو، في عام 2013، مع جامعات وشركات نمساوية في استحداث اتفاقات نموذجية (دليل اتفاقات الملكية الفكرية – IPAG) تسعى إلى تيسير النقل الفعال للمعرفة والتكنولوجيا. وتتضمن هذه الاتفاقات، التي تدعمها حكومة النمسا، خيارات لتسوية المنازعات تحيل إلى إجراءات الويبو[[9]](#footnote-9). وفي إطار الجهود المبذولة أيضاً في إطار مذكرة تفاهم بين الويبو وجمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات، واصل المركز تعاونه مع هذه الجمعية بغية تسوية المنازعات في مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة للجامعات في العالم كله بطريقة فعالة ومجدية.
8. تسوية المنازعات المتعلقة بعقود الامتياز
9. كجزء من خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات التي تقدمها الويبو إلى قطاعات معينة، يوفر مركز الويبو خدمات الإرشاد وإدارة القضايا لمساعدة الأطراف على تسوية المنازعات التي تنشب في مجال عقود الامتياز دون اللجوء إلى المقاضاة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن رابطة الامتياز والترخيص (FLA) في سنغافورة ومركز الويبو قد أقاماً تعاوناً للتوعية بخيارات السبل البديلة لتسوية المنازعات المتاحة لأصحاب المصلحة في مجالي الامتياز والترخيص. كما اتفق مركز الويبو وجمعية الامتياز الإسبانية (AEF)، في مايو 2014، على التعاون في وضع مسارات وخدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بأعضاء الجمعية.

**ثانياً. إدارة قضايا أسماء الحقول**

ألف. السياسة الموحدة لتسوية المنازعات

1. يطرح نظام أسماء الحقول عدداً من التحديات لحماية الملكية الفكرية التي تقتضي اتباع مقاربة دولية لما للإنترنت من طابع عالمي. وقد دأبت الويبو على مواجهة هذه التحديات منذ عام 1998 عبر وضع حلول محددة، ولا سيما في مشروعيها الأول[[10]](#footnote-10) والثاني[[11]](#footnote-11) بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وفي الواقع، يكفل مركز الويبو لأصحاب العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تتطابق وحقوقَهم في العلامات التجارية والانتفاع بهذه الأسماء عن سوء نية.
2. ويشرف مركز الويبو على إجراءات تسوية المنازعات في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت. وقد اعتمدت الإيكان هذه السياسة بناء على توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية وبصفة تعسفية، ومع ذلك تبين أن هذه السياسة تحظى بشعبية كبيرة لدى مالكي العلامات التجارية. وهي لا تمنع أي طرف من رفع المنازعة إلى محكمة مختصة، لكن عدداً قليلاً جداً من القضايا المنظورة في ظلها قد أحيل أيضاً إلى المحاكم الوطنية[[12]](#footnote-12).
3. ومنذ ديسمبر 1999، أشرف مركز الويبو على أكثر من 000 29 قضية في إطار السياسة الموحدة وبالاستناد إليها. ويكفل مركز الويبو أيضاً على صفحات موقعه الإلكتروني إحصائيات آنية بغية مساعدة الأطراف في قضايا الويبو والوسطاء والمحكمين ووكلاء العلامات التجارية وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية[[13]](#footnote-13). ونظراً للشكوك الكامنة في الاتساع الحالي لنظام أسماء الحقول، وتزايد حالات انخفاض ميزانيات الإنفاذ، أودع مالكو العلامات التجارية، في عام 2013، 585 2 شكوى لدى المركز في إطار السياسة الموحدة، مما يُعد انخفاضاً بنسبة 10 بالمائة مقارنة بالمستوى المُسجل في عام 2012. وفي الوقت ذاته حافظ المركز على حصته في السوق بوصفه أكبر مقدمي الخدمات في إطار السياسة الموحدة على الصعيد الدولي. وفي عام 2013، تجاوز إجمالي عدد أسماء الحقول المتنازع عليها في قضايا الويبو 000 50 اسم.
4. وخلال عام 2013، استعانت جهاتٌ شتّى من أفراد وشركات ومؤسسات ومعاهد بإجراءات مركز الويبو لتسوية المنازعات. وكانت القطاعات الخمسة الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات المتظلمة هي البيع بالتجزئة والأعمال المصرفية والمالية والموضة والبيوتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. وتوضح الزيادة في الإيداعات المتصلة بالموضة والتوسيمات الفاخرة بشكل جزئي وجود نمو في عدد القضايا التي أودعها ملاك التوسيمات الذين يدَّعون تقليد منتجاتهم عبر صفحات الإنترنت المعروضة تحت اسم الحقل موضع النزاع. وهذا يدل على النطاق العالمي بالفعل لآلية تسوية المنازعات، إذ بلغ عدد الأطراف التي رفعت دعاوى إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة 176 بلداً. ومن حيث لغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني، فقد بلغ عدد اللغات المستخدمة في إجراءات الويبو في إطار السياسة الموحدة إلى حد الآن 20 لغة مختلفة[[14]](#footnote-14).
5. وتُنشر جميع قرارات هيئات محكمي الويبو في السياسة الموحدة على موقع مركز الويبو الإلكتروني. ويقدم مركز الويبو استعراضاً فريداً للتوجهات العامة في القرارات بشأن القضايا المهمة بواسطة استعراض لآراء هيئات محكمي الويبو في مسائل مختارة في سياق السياسة الموحدة (استعراض الويبو 2.0)، وينتقي هذا الاستعراض آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقاً للسياسة الموحدة. وقد وضِعَت هذه الأداة التي يُعتمد عليها عالميا اعترافاً بالحاجة إلى تحديد ما في القرارات المتخذة في إطار السياسة الموحدة من توافق قدر الإمكان من أجل الحفاظ على اتساق اجتهادات الويبو القانونية بشأن القضايا المرفوعة[[15]](#footnote-15). ولتيسير الاطلاع على هذه القرارات وفق موضوعها، يقدم مركز الويبو أيضاً فهرساً قانونياً للبحث الإلكتروني عن قرارات الويبو في إطار السياسة الموحدة[[16]](#footnote-16). وإن موارد الويبو هذه متاحة مجاناً على الصعيد العالمي.
6. وإذ يدرك المركز دور الويبو التأسيسي في السياسة الموحدة، يرصد مستجدات نظام أسماء الحقول بغية تكييف موارده وممارساته باستمرار[[17]](#footnote-17). ولقد دأب مركز الويبو على عقد حلقات عمل بانتظام عن تسوية المنازعات بشأن أسماء الحقول تُعنى بموافاة الأطراف المعنية بالمستجدات واجتماعات لهيئات محكميها في أسماء الحقول[[18]](#footnote-18).

## باء. الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان

1. يقتصر التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة مثل ".com" وما أدرج حديثاً من أسماء في هذه الحقول، إلا أن مركز الويبو يساعد أيضاً العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يفي بالممارسات المثلى في مجال حماية الملكية الفكرية. وغالباً ما تتبع هذه الإجراءات نموذج السياسة الموحدة لكنها يمكن أن تراعي الظروف والاحتياجات الخاصة بكل حقل من الحقول المكونة من رموز البلدان. ويقدم المركز في الوقت الراهن خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى 71 مكتباً لتسجيل أسماء الحقول في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان، وقد أصبح ذلك مؤخرا يشمل الحقول "GD" (غرينادا)، و"ML" (مالي)، و"VG" (جزر فرجين البريطانية)[[19]](#footnote-19).

**ثالثاً. مستجدات السياسة العامة المتصلة بنظام أسماء الحقول**

1. لقد طرأ على الإيكان عدد من التطورات التي ستضع أمام مالكي حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بها بعض الفرص وبعض التحديات أيضاً. ويتعلق أحد هذه التطورات بقيام الإيكان حسب ما هو مخطط له باستحداث ما يصل إلى 400 1 حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة. وأسماء الحقول هذه يمكن أن تكون "مفتوحة" طبيعتها (تشبه .com) أو تتخذ خصائص محددة أو مقيدة بقدر أكبر كأن تتخذ شكل [علامة] أو [مدينة] أو [مجتمع] أو [ثقافة] أو [صناعة] أو [لغة]. ويتعلق تطور ثان بدواعي القلق المرتبطة باستحداث أسماء حقول عليا دولية. ويطرح عزم الإيكان على توسيع نطاق أسماء الحقول الدولية مسائل تتعلق بحماية الحقوق في إطار مشروع الويبو الثاني الخاص بأسماء الحقول على الإنترنت.

ألف. الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة

1. صوّتت هيئة الإيكان بالموافقة رسمياً على تنفيذ برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة في اجتماع عقدته في سنغافورة في 20 يونيو 2011[[20]](#footnote-20). وقد نشرت معلومات في "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالإيكان الذي خضع لكثير من التعديلات[[21]](#footnote-21). ومُنح أول حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة لإدخاله منطقة جذر الإنترنت في أكتوبر 2013 ومُنح منذ يونيو 2014 نحو 300 حقل جديد من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة[[22]](#footnote-22).
2. وفي حين يظل المركز ملتزماً بالتعاون مع الجهات المعنية للسعي إلى الحفاظ على الامتثال للمبادئ العامة لحماية الملكية الفكرية في أي حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة توافق عليها الإيكان في نهاية المطاف، فإن بعض آليات حماية الحقوق التي نشأت عن سلسلة من اجتماعات لجان الإيكان وعملياتها المعنية بالحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة ضعفت من حيث فعاليتها المنشودة من الناحيتين العملية والموضوعية[[23]](#footnote-23). وفيما يلي وصف مستفيض لآليات حماية الحقوق التي كيفتها واعتمدتها الإيكان فيما يتعلق بالآليات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية على التوالي.
3. آليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى

* إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول العليا

1. تتيح هذه الآلية لملاك العلامات التجارية التقدم باعتراضات قائمة على الحقوق القانونية ضد طلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة من الدرجة الأولى عندما تتحقق معايير موضوعية معينة[[24]](#footnote-24). وقد ساعد مركز الويبو الإيكان في إنشاء المعايير الموضوعية لإجراءات الاعتراضات المتعلقة بالحقوق القانونية والتي تعزى إلى "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بالعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"[[25]](#footnote-25) (التوصية المشتركة) التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر 2001.
2. وقد عيَّنت الإيكان مركز الويبو باعتباره الجهة الوحيدة لتقديم خدمات تسوية منازعات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية[[26]](#footnote-26). ومع إغلاق منفذ الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية في مارس 2013، لدى مركز الويبو حاليا 69 اعتراضاً قائماً على الحقوق القانونية وُجد أنها تلبي الشروط الإجرائية[[27]](#footnote-27). وقام المركز بإخطار الأطراف بأول قرارات بشأن الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية ونشرها في يوليو 2013، واكتملت معالجة المركز للاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية بصورة أساسية في أوائل سبتمبر 2013. وإن جميع قرارات هيئة الخبراء المعنية بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية في الويبو متاحة على موقع مركز الويبو الإلكتروني[[28]](#footnote-28). ونشر مركز الويبو تقريراً عن مسار الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية أتيح على موقع المركز الإلكتروني[[29]](#footnote-29).

* إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا

1. منذ بداية عام 2008، زاد المركز والإيكان الجدوى المحتملة لاعتماد خيار إداري دائم من شأنه أن يتيح إيداع الشكاوى على ما يُعتمد من حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيلها أو استخدامها الفعلي لدى مكتب التسجيل يتسبب في انتهاك العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهاماً مادياً. وفي بداية عام 2009، أرسل مركز الويبو إلى الإيكان اقتراحا موضوعيا ملموسا بشأن إجراء لتسوية المنازعات القائمة على العلامات التجارية بعد المَنح[[30]](#footnote-30). والهدف من هذا الاقتراح تقديم المساعدة الموحدة إلى الإيكان من أجل التزامها بمراقبة الامتثال وتزويدها ببديل إداري للتقاضي أمام المحاكم وتشجيع الجهات الفاعلة المعنية على التحلي بسلوك مسؤول بما يشمل توفير الحصانات الملائمة[[31]](#footnote-31).
2. وبعد عدة مسارات ومشاورات للجان الإيكان مع المسؤولين عن التسجيل، تظل جدوى إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا بالصيغة التي اعتمدتها الإيكان غير أكيدة، ولا سيما نظراً لإضافة مجموعة إجراءات متداخلة ومسائل تتعلق بالنطاق الموضوعي المقصود من هذه الآلية. وعلى الرغم من عدم اليقين هذا، وفي ضوء المصالح السياسية المعنية، أبرم المركز في 18 سبتمبر 2013 مذكرة تفاهم مع الإيكان ليصبح مورداً لإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول فيما يتعلق بالعلامات التجارية.
3. آليات حماية الحقوق من الدرجة الثانية

* مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية

1. يشمل برنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة الخاص بالإيكان "مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية" باعتباره مستودعاً مركزياً للبيانات الأصلية عن العلامات التجارية التي يمكن ذكرها على أنها أساس لتقديم الطلبات بموجب آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[[32]](#footnote-32). وقد كان اعتماد هذا المفهوم محور مناقشات مستفيضة في الإيكان بشأن العلاقة بتحديد مكاتب العلامات التجارية مثلا. وعقّب المركز بأنه ينبغي لأي مركز من مراكز تبادل المعلومات من هذا النوع ألا يثقل كاهل أصحاب الحقوق بطريقة غير معقولة عند معالجة تسجيلات العلامات التجارية الممنوحة بصفة شرعية بواسطة أنظمة الفحص والتسجيل كما هي مطبقة في أنظمة قضائية عالمية عديدة، وعلى أنه يمكن، عند الاقتضاء، التفكير في تدابير عملية لتحديد أي ادعاءات بمطالبة غير معقولة بالحقوق في سياقات محددة. وكان مركز تبادل المعلومات مفتوحا لتقديم العلامات التجارية والتصديق عليها منذ مارس 2013[[33]](#footnote-33)، وما زال مركز الويبو يرصد التطورات فيما يتعلق بهذه الآلية.

* الإجراء الموحد للوقف السريع

1. على الرغم من بقاء السياسة الموحدة متاحة كأداة مجدية لتسوية منازعات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة والمتعلقة بنقل اسم حقل متنازع عليه إلى صاحب العلامة التجارية، فقد استحدثت الإيكان ما يقصد به أن يكون آلية من الدرجة الثانية لحماية الحقوق تكون أخف وقعا في الحالات المعنية[[34]](#footnote-34).
2. ونشأ النظام الموحد للوقف السريع الذي اعتمدته الإيكان عن سلسلة من مسارات الإيكان ولجانها، ويرى الكثير أنه أصبح إجراءً مثقلا لاتباع سبل طعن محدودة. وما زالت هناك تساؤلات حول مدى الفعالية التي سيعمل بها هذا النظام كإجراء قابل للإنفاذ ومكمل للسياسة الموحدة البديلة للمحاكم، وما زال يتعين الالتفات إلى عدة مسائل، منها العلاقة مع السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول[[35]](#footnote-35). وقد دعت الإيكان في أواخر عام 2012 إلى أن يتقدم المقدمون المحتملون لخدمات الإجراء الموحد للوقف السريع بعطاءاتهم، وبعد دراسة متأنية لنموذج الإيكان الخاص بالإجراء الموحد للوقف السريع والموارد ذات الصلة، أصبح من الواضح أن مركز الويبو ليس في وضع يسمح له بالتقدم بأي عطاء[[36]](#footnote-36). وما زال المركز يرصد التطورات عن كثب.

باء. مراجعة الإيكان المرتقبة للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت التي وضعتها الويبو والفريق العامل المقفل المعني بالسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول

1. إن السياسة الموحدة إذ تتكيف مع التطور المتواصل لنظام أسماء الحقول، فقد أخذت توفر بديلاً فعلياً عن المقاضاة أمام المحاكم لأصحاب العلامات التجارية وأصحاب تسجيلات أسماء الحقول والمسؤولين عن التسجيل. ولكن عقب مناقشة رأت فيها الغالبية العظمى من المشاركين أن مراجعة الإيكان السياسة الموحدة سيكون ضرره أكثر من نفعه[[37]](#footnote-37)، اتخذت المنظمة الداعمة للأسماء العامة التابعة للإيكان قراراً بمراجعة السياسة الموحدة عن طريق اتباع مسار من المرتقب أن يستهل بعد 18 شهراً تقريباً من منح أول حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة[[38]](#footnote-38). وسيشارك مركز الويبو بهمة في أي من عمليات المراجعة هذه، واضعاً نصب عينيه مصالح السياسة الموحدة[[39]](#footnote-39).

جيم. أسماء الحقول الدولية

1. كما جاء في الفقرة 2، من أهم المستجدات المتعلقة بالسياسات في نظام أسماء الحقول هو بدء العمل بأسماء حقول دولية (بخط غير لاتيني) في الحقول العليا[[40]](#footnote-40). ونظراً إلى الأولوية العالية التي تستحوذ عليها طلبات أسماء الحقول الدولية في مسار الموافقة على الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في الإيكان، فإنه من المتوقع أن يكون عدد منها ضمن أول الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة التي تعلن الإيكان عن منحها في جذر نظام أسماء الحقول.

دال. أدوات تعريف أخرى

1. عدا المستجدات المذكورة آنفاً وفيما يتعلق بها، تشهد هيئة الإيكان مستجدات إضافية مرتبطة بحماية أدوات تعريف العلامات غير التجارية.
2. المنظمات الحكومية الدولية
3. الجدير بالذكر أن مشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول تناول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. وتناول مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول العلاقة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف لم يسبق تناولها، تشمل أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.
4. وأوصت الجمعية العامة للويبو في اجتماعها الذي عقد في الفترة من 23 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2002 بتعديل السياسة الموحدة بغية حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها[[41]](#footnote-41). وأحالت أمانة الويبو هذه التوصيات ("المجموعة الثانية من توصيات الويبو") إلى الإيكان في فبراير 2003[[42]](#footnote-42).
5. وعقب مزيد من المداولات في الإيكان[[43]](#footnote-43)، أصبح دليل مودع طلب التسجيل الخاص ببرنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة التابع للإيكان يقتصر في موضوع حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على توفير إمكانية الانتصاف من خلال إجراءات الاعتراض قبل المنح المتعلقة بالدرجة الأولى (أي المطبقة على الحقول العليا)، وهذا ما ناقشته الفقرتان 19 و20 أعلاه. إلا أنه بعد خطاب مفتوح من المستشار القانوني لمنظمة حكومية دولية إلى الإيكان في ديسمبر 2011، وجهود متواصلة من المنظمة الحكومية الدولية، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للإيكان على مجلس الإيكان بأن تُمنح الحماية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها ضد التسجيل غير الملائم من قبل الغير في نظام أسماء الحقول قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[[44]](#footnote-44). وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الإيكان أيضا بأنه، استناداً إلى معايير ".int" القائمة للتسجيلات من الدرجة الثانية في ذلك النطاق، يمكن التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية لإعداد قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي ينبغي حمايتها. ويمكن أن تكون هذه الحماية من الدرجة الثانية بالمرحلة الحالية للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، ومن الدرجتين الثانية والأولى في أية مراحل مقبلة للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. كما أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على المجلس أيضاً بأنه، في انتظار العمل على التنفيذ الإضافي، ينبغي منح حماية مؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من خلال تعليق تسجيلات الغير قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة.
6. ورد مجلس الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية قائلاً إنه كان قد اعتمد قرارا يضع الأساس لهذه الحماية المؤقتة من الدرجة الثانية استنادا إلى معايير ".int" القائمة، وذلك عبر قائمة احتياطية أعدتها الإيكان لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها المحددة، لكي يمنع على الغير تسجيلها من خلال اتفاق سجل الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وقد حددت الإيكان موعدا نهائيا لتقديم أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها المعنية المؤهلة أقصاه 28 فبراير 2013، ودعت المنظمات الحكومية الدولية المؤهلة إلى تعريف الإيكان بنفسها قبل ذلك التاريخ، وطلبت أيضا أن تقدم اللجنة الاستشارية الحكومية (مع المنظمات الحكومية الدولية) باقة منظمات حكومية دولية مجمعة تشمل المعايير وقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي تشير اللجنة الاستشارية الحكومية بحمايتها[[45]](#footnote-45). ورداً على ذلك، وضع ائتلاف من المنظمات الحكومية الدولية معايير تستند إلى ".int" لحماية المنظمات الحكومية الدولية وقائمة مصاحبة للمنظمات الحكومية الدولية، قدمها ائتلاف المنظمات الحكومية الدولية إلى مجلس الإيكان في 28 فبراير 2013. وقد أعقب هذا تبليغ من اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإيكان بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المفضلة بشأن معايير الأهلية لحماية المنظمات الحكومية الدولية (التي تشمل المنظمات الحكومية الدولية المشكلة بناء على معاهدة والتي لها شخصية قانونية دولية، أو العاملة كمراقبين تابعين للأمم المتحدة، أو العاملة كصناديق أو برامج تابعة للأمم المتحدة)، إلى جانب قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي يمكن حمايتها[[46]](#footnote-46).
7. وفي 1 أبريل 2013، رد المجلس على اللجنة الاستشارية الحكومية بخطاب أثار فيه بعض المسائل بشأن كيفية التوفيق بين حماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية ومحاولات الغير التي من المحتمل أن تكون مشروعة لتسجيل أسماء حقول تتطابق مع مختصر لمنظمة حكومية دولية يتمتع بالحماية، وطلب مزيدا من التفاصيل عن الوسائل الممكنة التي يمكن عبرها التعامل على أرض الواقع مع حالات الاستخدام المتزامن التي من المحتمل أن تكون مشروعة[[47]](#footnote-47). وأكد رد اللجنة الاستشارية الحكومية على الرسالة العامة العالمية المهمة للمنظمات الحكومية الدولية، الملتزمة بالعمل الفعال وإيجاد سبل التقدم إلى الأمام، وعادت لتشير على مجلس الإيكان بأنه يجب تطبيق حماية أولية وقائية ملائمة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها الواردة في القائمة قبل أن يمكن إطلاق أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[[48]](#footnote-48).
8. وفي يوليو 2013 وعقب المناقشات الإضافية التي أجريت مع الإيكان والجهود المضنية التي بذلتها المنظمات الحكومية الدولية، أصدرت اللجنة الاستشارية نصيحة لمجلس الإيكان تؤكد من جديد دعم الحماية الوقائية الخاصة لأسماء المنظمات الحكومية ومختصراتها في نظام أسماء الحقول[[49]](#footnote-49). وعقب إصدار هذه النصيحة أصدر مجلس الإيكان قراراً يمدد به الحماية المؤقتة للمنظمات الحكومية الدولية إلى حين عقد الاجتماع الأول للجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة التابعة للإيكان بعد عقد اجتماع الإيكان في نوفمبر 2013[[50]](#footnote-50).
9. وفي أكتوبر 2013، تقدمت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة باقتراح لحماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية، وكان ذلك الاقتراح بعيداً عن تزويد مختصرات المنظمات الحكومية الدولية بالحماية الوقائية الدائمة المتوخاة في البلاغات السابقة للجنة الاستشارية الحكومية[[51]](#footnote-51). وردّ تحالف المنظمات الحكومية الدولية على لجنة برنامج الحقول العليا مبديا خيبته من الاقتراح، كما أعرب عن شواغله للجنة الاستشارية الحكومية.
10. وأجرت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة واللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية مناقشات حول الاجتماع الذي عقدته الإيكان في بوينس آيرس في نوفمبر 2013. وأفادت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة بأنه على الرغم من إمكانية تحسين بعض النقاط التقنية المحدّدة للاقتراح الذي تقدمت به في أكتوبر 2013، فإن من المستبعد توفير حماية وقائية كاملة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإيكان بضرورة الإبقاء على الحماية المؤقتة حتى يُستكمل الحوار الجاري بينها وبين لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة والمنظمات الحكومية الدولية لضمان توفير الحماية اللازمة، ولكن دون أن تعيد اللجنة الاستشارية الحكومية إبداء موقفها السابق حيال ضرورة توفير حماية وقائية[[52]](#footnote-52). وفي 9 يناير 2014، اعتمدت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قراراً بتمديد الحماية المؤقتة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية إلى أن تبتّ في ذلك بشكل نهائي[[53]](#footnote-53).
11. وإلى جانب تلك الجهود، شرعت المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) التابعة للإيكان في عملية لوضع السياسات بخصوص مسألة حماية المنظمات الحكومية الدولية. وقد شارك المركز مع ممثلي بعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في تلك العملية. وعلاوة على اعتراضات المنظمات الحكومية الدولية تبيّن، في نوفمبر 2013، أن تلك العملية التي شرعت فيها المنظمة الداعمة للأسماء العامة تتعارض مع الحماية الوقائية لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية. وبدلاً من ذلك، أوصت بالاقتصار على آليات توفر حماية وقائية أقل مستوى لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية، وإزالة الحماية المؤقتة السارية فعلا على مختصرات المنظمات الحكومية الدولية. واعتمد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هاتين التوصيتين بالإجماع في 20 نوفمبر 2013. وردّا على ذلك التطور وجّهت المنظمات الحكومية الدولية رسالة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية في 24 يناير 2014 أعربت لها فيها عن قلقها، مشيرة إلى أن الآليات المتوخاة حالياً ستضيّع فرصة كبيرة للحدّ من ظاهرة التعدي على مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في نظام أسماء الحقول[[54]](#footnote-54).
12. وفي 25 فبراير 2014، اجتمعت المنظمات الحكومية الدولية مع ممثل الإيكان لدى لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة لمناقشة الاقتراح الذي قدمته اللجنة في أكتوبر 2013. وعقب هذا الاجتماع، قدمت اللجنة في 10 مارس 2014 مشروع اقتراح بشأن آليات وقائية وعلاجية لحماية الحقوق المتصلة بمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. وأجريت المزيد من المناقشات بين المنظمات الحكومية الدولية والبرنامج خلال اجتماع الإيكان بسنغافورة في مارس 2014 حيث أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية كذلك إلى مجلس الإيكان أنها في انتظار رد المجلس فيما يخص تنفيذ المشورة التي أسدتها في الاجتماعات السابقة.
13. وفي 30 أبريل 2014، قرر مجلس الإيكان اعتماد توصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي لا تتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مع طلب المزيد من الوقت للنظر في التوصيات التي تختلف عن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي 5 يونيو 2014، قرر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بالتصويت الشروع في عملية ثانية لوضع السياسات للنظر في منح المنظمات الحكومية الدولية الانتفاع بآليات وقائية وعلاجية لحماية الحقوق مثل السياسة الموحدة أو الإجراء الموحد للوقف السريع. وستواصل المنظمات الحكومية الدولية رصد المستجدات.
14. المصطلحات الجغرافية
15. أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن قلق خاص بشأن حماية المصطلحات الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[[55]](#footnote-55). وبصدد أسماء الحقول العليا[[56]](#footnote-56)، يوضح دليل مودع الطلب الذي وضعته الإيكان أن "الطلبات المتعلقة بسلسلة الحروف التي تخص أسماء البلدان والأراضي لن تحظى بالموافقة لأنها غير متاحة في إطار برنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في المرحلة المقبلة من تطبيقها"[[57]](#footnote-57). وينبغي لسلسلة الحروف التي تقدم بشأنها طلبات والتي ترى الإيكان أنها أسماء جغرافية معينة أخرى، مثل أسماء العواصم، أن تكون مصحوبة بالوثائق الداعمة أو النافية لاعتراض الحكومات أو السلطات العامة المعنية[[58]](#footnote-58).
16. وأعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن تحفظات أخرى بشأن عدد طلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة على أساس التوافق مع المصطلحات الجغرافية أو غيرها من المصطلحات "الحساسة"، وأشارت على مجلس الإيكان بألا يواصل العمل بعد التقييم الأولي لها، وطلبت مزيداً من التوضيح من المجلس عن النطاق المسموح لمودعي الطلبات فيه بتعديل الطلبات التي أودعوها لحقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة استجابة لمخاوف معينة تشعر بها اللجنة الاستشارية الحكومية[[59]](#footnote-59).
17. وقد سعى المركز إجمالاً إلى تقييم القطاعات المعنية داخل الأمانة بخصوص المسائل المذكورة أعلاه، بما في ذلك دعم عمل اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية[[60]](#footnote-60). وستواظب الأمانة على متابعة هذه التطورات وستساهم فيها قدر الإمكان.
18. *إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علماً بالوثيقة "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول" (WO/GA/46/8).*

[نهاية الوثيقة]

1. يمكن العثور على التقرير السابق الذي رفعه المركز إلى الجمعية العامة للويبو (WO/GA/43/17) على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_ga_43/wo_ga_43_17.pdf>. [↑](#footnote-ref-1)
2. ترد قائمة بجميع حلقات العمل والاجتماعات الأخرى التي نظمها المركز على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/events>. [↑](#footnote-ref-2)
3. يتيح مرفق تسوية القضايا إلكترونياً التبليغ عن القضايا وتخزين الوثائق ما ييسر اتخاذ إجراءات أسرع وأوفر للوساطة والتحكيم. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/ecaf/index.html>. [↑](#footnote-ref-3)
4. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/rules/newrules.html>. [↑](#footnote-ref-4)
5. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/mdocsarchives/ARB_AC_III_96/ARB_AC_III_96_3_E.pdf>. [↑](#footnote-ref-5)
6. تُطبق المادة 49 من نظام التحكيم لعام 2014 / المادة 43 من نظام التحكيم المعجل لعام 2014، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك، حصراً على اتفاقات التحكيم التي دخلت حيز النفاذ في 1 يونيو 2014 أو بعده. وتحتفظ الأطراف بخيار إيداع طلب الحصول على انتصاف عاجل لدى سلطة قضائية. [↑](#footnote-ref-6)
7. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ict/frand/>. [↑](#footnote-ref-7)
8. من أمثلة ذلك حالات التعاون المتعدد الأطراف التي يموّلها الاتحاد الأوروبي بموجب البرنامج الإطاري السابع ((EC(FP7)، إذ تستخدم الهيئات "الاتفاق المبسّط النموذجي لاتحاد الشركات" (DESCA) الذي يوصى بالاستعانة بالويبو في مجالي الوساطة والتحكيم المعجل. والاتفاق المبسّط النموذجي لاتحاد الشركات، المعروف باختصاره الإنكليزي "DESCA"، هو اتفاق نموذجي لاتحاد الشركات استحدث في البداية لمشروعات البحوث التي تمولها المفوضية الأوروبية بموجب البرنامج الإطاري السابع. وتقدر نسبة مستخدمي الاتفاق النموذجي بنحو 75 بالمائة من الشركات ومنظمات البحث والجامعات والأفراد المنخرطين في مشروعات البحوث عبر الحدود التي تمولها المفوضية الأوروبية بموجب البرنامج الإطاري السابع. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.desca-fp7.eu/>. [↑](#footnote-ref-8)
9. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/rd/ipag/>. [↑](#footnote-ref-9)
10. إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير النهائي لمشروع الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 439. انظر أيضاً الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report>. [↑](#footnote-ref-10)
11. الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 843. انظر أيضاً الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report>. [↑](#footnote-ref-11)
12. انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged>. [↑](#footnote-ref-12)
13. تشمل الإحصائيات المتاحة العديد من الفئات مثل "مجال عمل المدّعين" أو "المدّعى عليهم المسمّون" أو "نوعية حروف اسم الحقل" أو "القرارات الخمسة والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى". انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics>. [↑](#footnote-ref-13)
14. بالترتيب الأبجدي: الصينية والتشيكية والدانمركية والهولندية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والعبرية والإيطالية واليابانية والكورية والنرويجية والبولندية والبرتغالية والرومانية والروسية والسلوفاكية والإسبانية والسويدية والتركية. [↑](#footnote-ref-14)
15. هذا الاستعراض متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview2.0>. [↑](#footnote-ref-15)
16. هذا المورد المهني متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex>. [↑](#footnote-ref-16)
17. انظر على سبيل المثال WO/GA/41/17 Rev.2، الفقرات 14 إلى 16. [↑](#footnote-ref-17)
18. انظر الحاشية 2 أعلاه. [↑](#footnote-ref-18)
19. يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للحقول العليا المكونة من رموز البلدان والتي اتخذت مركز الويبو كجهة لتسوية منازعات أسماء الحقول على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld>. [↑](#footnote-ref-19)
20. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-20jun11-en.htm>. وللاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديداً الفقرة 14. [↑](#footnote-ref-20)
21. دليل مودع طلب التسجيل الخاص بالإيكان متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb>. [↑](#footnote-ref-21)
22. ترد قائمة بأسماء الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة على الموقع الإلكتروني التالي:  
    <http://newgtlds.icann.org/en/program-status/delegated-strings>. [↑](#footnote-ref-22)
23. لمزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديداً الفقرات من 23 إلى 30. ونشير هنا إلى أن الإيكان قد سارعت إلى رفض اقتراح بشأن وضع " قائمة بالعلامات المحمية عالمياً". [↑](#footnote-ref-23)
24. أسباب الاعتراضات الأخرى التي أقرّتها الإيكان هي: "الاعتراضات القائمة على اللبس في التسلسل" و"اعتراضات الجماعات" و"الاعتراضات القائمة على مبدأ مراعاة حدود المصالح العامة"). دليل مودع الطلب يبين أيضاً عدد الإجراءات الأخرى التي قد تضعها الحكومات لفائدتها تبعاً لإعلان الإيكان الخاص بالطلبات بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وتحديداً القسم 4.2.1.1 الذي ينص على "الإنذار المبكر للجنة الاستشارية الحكومية للإيكان" والقسم 7.2.1.1 الذي ينص على "تلقي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" لكي تنظر فيها هيئة الإيكان. [↑](#footnote-ref-24)
25. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/about-ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm>. [↑](#footnote-ref-25)
26. للاطلاع على القواعد الإجرائية للاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية، انظر القسم 2.3 من دليل مودع طلب تسجيل الخاص بالإيكان. [↑](#footnote-ref-26)
27. انظر نظام الويبو بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالحقول العليا (gTLD) الجديدة وجدول الرسوم والتكاليف بالتوالي على الرابطين التاليين: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipolrorules.pdf> و<http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/fees/>؛ وانظر القضايا المسجلة لدى الويبو بشأن الاعتراض على التعدي على الحقوق من خلال الرابط التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases>. [↑](#footnote-ref-27)
28. انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases>. [↑](#footnote-ref-28)
29. يشير تقرير الويبو إلى أن الغالبية العظمى من تلك الاعتراضات أودعت ضد الطلبات الخاصة بسلسلة الحروف ذات المعنى الوصفي أو القاموسي للحقول العليا المكوَّنة من أسماء عامة. وقد خلص الكثير من هيئات الخبراء إلى أن في الحالات التي يكون قد اعتمد فيها مالك علامة مصطلحاً عاماً من مصطلحات القاموس كعلامة تجارية، فإن طلب حقل عال مكون من اسم عام لغرض الاستفادة من المعنى العام لذلك المصطلح لا يُعتبر، في حد ذاته، انتهاكاً لمعايير تسوية المنازعات فيما يخص الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية. وفي بعض الحالات تناولت هيئات الخبراء تسجيلات العلامات التجارية التي اكتُسبت أساساً لأغراض دعم طلب الحصول على حقل عال جديد مكون من اسم عام و/أو اعتراض قائم على الحقوق القانونية، دون إثبات استخدام قليل لتلك العلامات أو أي استخدام لها في السابق. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf>. [↑](#footnote-ref-29)
30. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf>. [↑](#footnote-ref-30)
31. نظراً إلى التقارب الملاحظ بين أدوار مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل وأصحاب التسجيلات في إطار نظام أسماء الحقول، أوصى مركز الويبو أيضا على سبيل المثال بأن تنظر الإيكان في توسيع نطاق إجراءات تسوية المنازعات بعد المنح لكي تنسحب أيضاً على سلوك أمناء التسجيل في مكاتب التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann260310rap.pdf> على سبيل المثال) ومع مراعاة الخبرات التي اكتسبها المركز استناداً إلى السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول وقرار الإيكان بإتاحة المشاركة في الملكية بين مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>). [↑](#footnote-ref-31)
32. يتيح مركز تبادل المعلومات إدراج الكلمات الدالة على العلامات المسجلة والكلمات الدالة على العلامات والمحمية بنظام أو معاهدة أو مثبتة بقرار محكمة وأيضاً "علامات أخرى تعتبر ملكية فكرية" (ولم تحدد هذه العلامات). وفيما يتعلق بآليات حماية الحقوق التي تستخدم بيانات مركز تبادل المعلومات، فإن خدمات "Sunrise" المبكرة (أي فرصة لمالك العلامة التجارية لكي يكون له السبق في تسجيل رابط صحيح لعلامته اسما لحقله مقابل دفع رسم على ذلك) تقتصر حالياً على تلك العلامات التجارية التي يمكن إثبات استخدامها الجاري. وسواء ثبت دليل على الاستخدام الجاري للعلامات التجارية أو لم يثبت، سيظل مالكو العلامات التجارية مؤهلين للمشاركة في خدمة "المطالب" المحددة بوقت معين (أي إشعار مسجل اسم الحقل المحتمل بوجود حق متنازع عليه في العلامة التجارية، وإشعار لمالك العلامة التجارية المعني (أو الملاك المعنيين) في حالة استمرار المسجل رغم ذلك في إجراءات تسجيل اسم الحقل). والحد الأقصى، كما وضعته الإيكان، لمدة إتاحة خدمة المطالب هو 90 يوماً بعد فتح أحد الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة لتسجيل الجمهور العام، ولكن يتسنى لمستخدمي مركز تبادل المعلومات اختيار تلقي إشعارات مدى الحياة. وينطبق مبدأ إثبات استخدام العلامات التجارية اللازم لخدمات "Sunrise" المبكرة كذلك على التمسك بالعلامات التجارية باعتبارها أساساً لتقديم تظلم في إطار "الإجراء الموحد للوقف السريع" الخاص بآليات حماية الحقوق المبيّن أدناه. [↑](#footnote-ref-32)
33. يبدو أنه منذ مايو 2014، بلغ عدد العلامات التجارية المسجلة في مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية نحو 000 35 علامة (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.trademark-clearinghouse.com/content/updated-stats-page>). [↑](#footnote-ref-33)
34. أبلغ المركز، من جانبه، الإيكان في أبريل 2009 بمشروع مناقشة بشأن "آلية للوقف السريع (أسماء الحقول)" وقدم اقتراحات لاحقة لآلية معممة استنادا إلى هذا النموذج في اجتماعي الإيكان اللذين عقدا في براغ وتورنتو عام 2012. وقد راعت هذه الاقتراحات ضرورة إقامة توازن معقول بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل للحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقول المسجلة عن حسن نية. انظر المواقع الإلكترونية التالية: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf> و<http://prague44.icann.org/node/31773> و<http://toronto45.icann.org/node/34325>. [↑](#footnote-ref-34)
35. ترد قائمة مفصلّة بهذه المسائل مثلاً في خطاب مركز الويبو المؤرخ في 2 ديسمبر 2010 والمنشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf>. وأدرج عدد من هذه المسائل في جدول أعمال اجتماع الإيكان الذي عقد في براغ في يونيو 2012. [↑](#footnote-ref-35)
36. مسألة اعتماد مقدمي الخدمة يثير المخاوف بشأن الاستقرار في آليات حماية الحقوق؛ وأعربت الويبو عن قلقها إزاء الأمر ذاته منذ عام 2007 في إطار السياسة الموحدة (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann040707.pdf>). [↑](#footnote-ref-36)
37. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://community.icann.org/display/gnsoudrpdt/Webinar+on+the+Current+State+of+the+UDRP>. ويمكن عموماً الاطلاع أيضاً على الفقرة 31 من الوثيقة WO/GA/39/10. [↑](#footnote-ref-37)
38. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://gnso.icann.org/meetings/minutes-council-15dec11-en.htm>. [↑](#footnote-ref-38)
39. في الوقت نفسه، فإن المنظمة الداعمة للأسماء العامة التابعة للإيكان بدأت "عملية لإعداد السياسات" بولاية تقنية أكثر تقيُّدا لفحص الآلية لإغلاق أسماء الحقول موضوع إجراءات السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، والتي يشارك فيها مركز الويبو مشاركة فعالة. [↑](#footnote-ref-39)
40. بموازاة ذلك، وقبل تطوير الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، نشرت في 16 نوفمبر 2009 الخطة النهائية لتنفيذ الإجراء العاجل لتحديد أسماء الحقول الدولية المدرجة في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/idn-cctld-implementation-plan-16nov09-en.pdf>). وهذا ما أتاح منذ ذلك الحين استحداث عدة أسماء حقول دولية مدرجة في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان في سياق الرموز ثنائية الحروف الواردة في المعيار ISO 3166-1 (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iso.org/iso/english_country_names_and_code_elements>). وما زالت الطلبات التي نالت الموافقة تدرج في جذر نظام أسماء الحقول (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/>). [↑](#footnote-ref-40)
41. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_ga_28/wo_ga_28_3.pdf>، وانظر أيضاً الفقرات من 6 إلى 11 في الوثيقة SCT/9/8 والفقرة 149 في الوثيقة SCT/9/9. [↑](#footnote-ref-41)
42. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc>. [↑](#footnote-ref-42)
43. للاطلاع على المعلومات الأساسية، انظر الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2، وتحديداً الفقرتين 40 و41. [↑](#footnote-ref-43)
44. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/FINAL_Toronto_Communique_20121017.pdf?version=1&modificationDate=1354149148000&api=v2> [↑](#footnote-ref-44)
45. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/Board%20Response%20to%20GAC%20Toronto%20Communique.pdf?version=1&modificationDate=1361909146000&api=v2>. [↑](#footnote-ref-45)
46. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/news/correspondence/dryden-to-crocker-chalaby-22mar13-en>. [↑](#footnote-ref-46)
47. طلب المجلس أيضاً توضيح المقصود بالوسيلة الممكنة لإجراء مراجعة دورية للقائمة بمزيد من التحديد، وتوضيح أية لغات إضافية يُطلب توفير حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها بها. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/news/correspondence/crocker-to-dryden-01apr13-en> [↑](#footnote-ref-47)
48. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-18apr13-en.pdf> [↑](#footnote-ref-48)
49. نصحت اللجنة الاستشارية الحكومية أيضاً بأنها تفترض صراحة أن مجلس الإيكان مستعد لتنفيذ نصيحتها بالكامل والتركيز على التنفيذ العملي والفعال للحماية من الدرجة الثانية لنظام أسماء الحقول، على أن تظل الحماية المؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها سارية حتى يستكمل الحوار بين اللجنة والإيكان والمنظمات الحكومية الدولية. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://durban47.icann.org/meetings/durban2013/presentation-gac-communique-18jul13-en.pdf>. [↑](#footnote-ref-49)
50. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-17jul13-en.htm>. [↑](#footnote-ref-50)
51. كانت اللجنة الاستشارية الحكومية و لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة قد ألغيتا مشاركتها في اجتماع اقترحت المنظمات الحكومية الدولية عقده في 30 سبتمبر. [↑](#footnote-ref-51)
52. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/news/correspondence/gac-to-board-20nov13-en.pdf>. [↑](#footnote-ref-52)
53. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-09jan14-en.htm#2.d.i>. [↑](#footnote-ref-53)
54. على سبيل المثال، ذُكر في رسالة المنظمات الحكومية الدولية الاستغلال غير المشروع لحملات تمويل اليونيسيف أثناء الطوارئ الإنسانية. [↑](#footnote-ref-54)
55. أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية في عام 2007 "مبادئها بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" التي تنص مثلاً على أنه ينبغي للإيكان أن تتلافى منح الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة فيما يتعلق بأسماء البلدان أو الأراضي أو الأماكن واللغات الإقليمية أو أوصاف الشعوب، ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية. وتنص هذه المبادئ أيضاً على أن التسجيلات الجديدة ينبغي أن تعتمد إجراءات لمنع تسجيل/للطعن في تسجيل الأسماء ذات المغزى الوطني أو الجغرافي في الحقول الدنيا بطلب من الحكومات. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://gac.icann.org/web/home/gTLD_principles.pdf>. [↑](#footnote-ref-55)
56. بالنسبة إلى التسجيلات من الدرجة الثانية، فإن اتفاق التسجيل الأساسي للإيكان يشمل "جدول الأسماء المحجوزة من الدرجة الثانية في مكاتب تسجيل الحقول العليا المكونة من أسماء عامة"، وهذا الاتفاق ينص على أسماء معينة لبلدان وأراض. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/base-agreement-specs-04jun12-en.pdf>، النقطة 5. [↑](#footnote-ref-56)
57. انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/rfp-redline-30may11-en.pdf، من الباب 1.4.1.2.2 "معالجة أسماء البلدان أو الأراضي". [↑](#footnote-ref-57)
58. انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/rfp-redline-30may11-en.pdf، من الباب 2.4.1.2.2 "الأسماء الجغرافية التي تتطلب دعم الحكومات". [↑](#footnote-ref-58)
59. انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-27mar14-en.pdf>، النقطة ‘4. Specific Strings’ (سلسلة حروف محددة). حددت اللجنة الاستشارية الحكومية عدة فئات لطلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة باعتبارها تستدعي مزيداً من الاهتمام من حيث الإجراءات الوقائية الإضافية، مثل المصطلحات المتصلة بالصناعات المنظمة أو المصطلحات القاموسية. ورغم أن المجلس قبل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المعارضة للاستمرار في إجراءات بعض الطلبات، فإنه طلب مزيداً من المعلومات من اللجنة الاستشارية الحكومية والجمهور العام، تتعلق بصورة رئيسية بالإجراءات الوقائية الإضافية التي طلبتها اللجنة الاستشارية الحكومية. [↑](#footnote-ref-59)
60. انظر مثلاً الوثائق SCT/24/4 و SCT 25/3وSCT 26/6 و27/8. [↑](#footnote-ref-60)